

International Journal of Foreign Trade and International Business



E-ISSN: 2663-3159
P-ISSN: 2663-3140
Impact Factor: RJIF 5.22
www.foreigntradejournal.com
IJFTIB 2025; 7(1): 65-76
Received: 03-02-2025
Accepted: 17-03-2025

حسان ابراهيم احمد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
تكريت

خليل إسماعيل عزيز
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
تكريت

أثر بعض المتغيرات النقدية في تحفيز الصادرات الصناعية حالة دراسية (الصين-الهند)

حسان ابراهيم احمد، خليل إسماعيل عزيز

DOI: <https://doi.org/10.33545/26633140.2025.v7.i1a.145>

المستخلاص

يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية في تحفيز الصادرات الصناعية لدول العينة ، اذ تتأثر السياسة الصناعية في دول جنوب آسيا بمجموعة من المتغيرات من ضمنها المتغيرات النقدية ، كل متغير له تأثير معين الامر الذي يستدعي اعادة دراستها لتحديد مدى تأثيرها تم اعتماد المنهج الاستقرائي لاثبات الفرضية التي انطلق منها البحث باستخدام الاسلوب القياسي Panel Data والتحليلي لاثبات الفرضية ، توصل البحث الى وجود استقرار في معدلات التضخم واسعار الصرف الامر الذي من شأنه تحقيق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، التضخم ، الصادرات الصناعية ، سعر الفائدة.

المقدمة

يمكن النظر الى العالم بأنه نتاج التصنيع الذي تمكنت به دول غرب اوروبا وشمال امريكا واخرى من اسيا اذ شهدت دول جنوب اسيا اداءً متميزاً اعتباراً من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وبلغت مستويات جيدة من الرخاء الاقتصادي والمدن زاد من رغبة المجتمعات النامية والفقيرة في التقدم والرفاه والشراكة الايجابية والمتكافئة ويتعدى دور التصنيع نمو الانتاجية ومتوسط دخل الفرد الى اختلاف حياة البشر بالكامل لكن عملية التصنيع معقدة فزيادة مستويات التقنية يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية التي تحتاج الى متطلبات مؤسسية وتنظيمية وتقنية ورأس مال بشري متقدم كما تتأثر بسياسات نقدية تحفز من الصادرات الصناعية من خلال عدة سياسات منها سياسة سعر الصرف وكذلك سياسة سعر الفائدة التي من شأنها زيادة الاستثمار الاجنبي وكذلك سياسة عرض النقد فزيادة الاخير من شأنه تغيير معدلات الاسعار الذي يقلل من الاستقرار الاقتصادي ويخفض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

Corresponding Author:
حسان ابراهيم احمد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
تكريت

أهمية البحث : تتبّع أهمية الدراسة من أهمية السياسة النقدية وتأثيرها الكبير في الصادرات الصناعية لدول جنوب آسيا زيادة الاخير مرتبطة بالمتغيرات النقدية التي من شأنها التأثير ايجابياً في مستوى الانتاج الصناعي.

مشكلة البحث : تتأثر السياسة الصناعية في دول جنوب آسيا بمتغيرات السياسة النقدية وكل متغير له تأثير معين في الصادرات الصناعية الامر الذي يستدعي اعادة دراستها لتحديد مدى تأثير المتغيرات النقدية.

هدف البحث : يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية في تحفيز الصادرات الصناعية لدول جنوب آسيا.

فرضية البحث : تطلق الدراسة من فرضية مفادها ان المتغيرات النقدية لها تأثير ايجابي في الصادرات الصناعية لدول جنوب آسيا ويعمل على تحفيزها.

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الجزء للوصول الى حقائق كلية اعتمدت الدراسة على بعض المتغيرات النقدية للوصول الى حقائق يمكن تعليمها على الكل بالاعتماد على الاساليب القياسية والتحليلية لاثبات فرضية البحث.

دراسات سابقة : تعد الدراسات السابقة جزءاً أساسياً من البحث العلمي ، لأنها تساهم في توفير الفهم العميق للموضوع من خلال بنائها لقاعدة معرفية قوية لدى الباحثين تمكّنهم من تحديد الفجوات المعرفية والتي ستحتاج إلى المزيد من البحث وكلاسي : دراسة Saibal (2009) "تأثير السياسات النقدية في الصناعة : ادلة من الهند" ، استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل تأثيرات صدمات السياسة النقدية على الصناعة في الهند وللمدة 1981-2004 وباستخدام نموذج VAR وتبين ودود تأثير معنوي لمتغيرات السياسة النقدية على مختلف القطاعات الصناعية في الهند.

دراسة (jorje 2017) "تأثير السياسة النقدية على الإنتاج الصناعي في دول أمريكا اللاتينية" بحثت هذه الدراسة في قياس تأثير السياسة النقدية على الإنتاج الصناعي في مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، المكسيك وبيرú) وبالاعتماد على مؤشرات الإنتاج الصناعي الشهري وباستخدام نموذج رياضي يسمى (ADL) لقياس التأثير المباشر وغير المباشر على الإنتاج الصناعي حيث وجد ان هذا التأثير يعتمد على نوع السلعة ومستوى التضخم في البلد وما هي السياسة النقدية المتبعة أي ان التأثير يعتمد بشكل كبير على طبيعة

الهيكل الصناعي لكل بلد. دراسة (Kutu 2017) "اثر الصدمات النقدية على الصناعة في دول البريكس" تعتمد هذه الدراسة على بيانات شهرية للمدة 1994-2013 وباستخدام نموذج الانحدار المتجه الهيكل (P-SVAR) وجدت الدراسة ان التغيرات في سعر الصرف لها اكبر تأثير على الناتج الصناعي في بلدان بريكس ووجد أيضاً تأثير إيجابي لمعدلات التضخم على الناتج الصناعي وكان للسياسة النقدية تأثير اكبر خلال فترات الانتعاش مما يتطلب من بلدان البريكس اتخاذ إجراءات سريعة لتعديل سعر الفائدة خلال فترات الركود لتحقيق الاستقرار في الإنتاج الصناعي. دراسة (Hillary, et al, 2018) "تقييم تأثيرات قنوات انتقال السياسة النقدية على القطاع الصناعي في نيجيريا" بحثت هذه الدراسة في قياس وتحليل الآثار المحتملة لقنوات انتقال السياسة النقدية في نيجيريا للمدة 1981-2014 وباستخدام اختبار التكامل المشترك (johansen) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وتوصلت الدراسة الا ان لقنوات الانتقال (الانتمان الموجه للقطاع الخاص ، سعر الفائدة ، سعر الصرف) تأثير سلبي على نمو القطاع الصناعي في نيجيريا في المدى القصير والمدى الطويل. دراسة (Zhou, et al, 2022) "تنفيذ السياسة النقدية وتحویل الهيكل الصناعي في ظل كوفيد - 19 ادلة من ثمان مناطق اقتصادية في الصين" وباستخدام نموذج (SV- TVP-FAVAR) توصلت الدراسة الى ان للسياسة النقدية الصينية تأثيرات مقاومة على الصناعات الأولية والثانوية واظهرت المناطق الاقتصادية ذات الاندماج المالي الأكبر والانفتاح الاقتصادي الأوسع استجابة اكبر للتغيرات في السياسة النقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية خلال الجائحة كانت اكبر وتوصي الدراسة باتباع سياسات نقدية تفاضلية تتماشى مع خصوصية كل منطقة اقتصادية. دراسة (Emmanuel, Jean, 2023) "السياسة النقدية الصناعية" تحاول هذه الدراسة ان تستكشف كيفية تأثير السياسة النقدية في تحديد موقع النشاط المالي للمصارف المملوكة للصناعة من خلال نموذج مبسط يفترض وجود مصرف واحد وبلدين متماثلين وهناك ثلاثة محددات أولاً مقدار ومكان الاستثمار وثانياً يعتمد نطاق عمل البنك على دعم السيولة والمرحلة الثالثة تتمثل بتحقيق الفوائد من الاستثمار ، وتبين ان استعداد الدول وقرتها على دعم قطاعها المالي في أوقات الازمات تساهم كثيراً في تحديد موقع النشاط المالي للمصرف. دراسة (Joel,et,al,2023) "تأثير السياسة النقدية على أداء قطاع التصدير في نيجيريا" وللمدة

2014-2023 وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تبين وجود تأثير معنوي لمتغيرات السياسة النقدية في مجمل الصادرات النيجيرية. دراسة (Sardar, 2023) "تأثير خدمات السياسة النقدية على الناتج الصناعي في أفغانستان" وذلك باعتماد بيانات فصلية للمرة 2003-2021 وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) واختبار سببية جانجرا ظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل متوجهة من المتغيرات النقدية المستقلة (عرض النقد الواسع ، التضخم ، سعر الصرف) إلى المتغير التابع للإنتاج الصناعي.

المبحث الأول : الجانب النظري

ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في القرن التاسع عشر ليزداد الاهتمام بشكل كبير اثناء الازمات النقدية وحالات عدم الاستقرار لاسيما في القرن العشرين ، حيث تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، واي صدمة في اداء النظام النقدي يؤثر بشكل مباشر في اداء الاقتصاد الكلي لاسيما في الميزان التجاري ، وتخترق السياسة النقدية اهدافها في المربع السحري لكالدور والمتمثل بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار ، وسيادة حالة التشغيل والعمالة ، وتحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي ، وتنتهي بتحقيق استقرار في الميزان التجاري الذي يمثل جزء من ميزان المدفوعات (Mishkin, 2022, 7). فالسياسة النقدية اداة من ادوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة الى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الاسعار والسياسة التجارية وسياسة الاجور ، للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والانتاج والدخل ، او هي عملية الارشاف على المعروض النقدي للدولة من اجل استكمال اهداف محددة تقلل من التضخم وتحقق التوظيف الكامل بما يضمن تحديد اسعار الفائدة وقياس راس المال للبنوك والعمل كملجاً اخير للاقراض ، وللسياسة النقدية معنيان ضيق وواسع فالاول ، اجراءات تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق اهداف اقتصادية معينة ، بهذا المعنى عرف الاقتصادي kent السياسة النقدية بانها مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد لبلوغ هدف اقتصادي معين ، كهدف الاستخدام الكامل وبهذا تتضمن التوسيع والانكماس في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ اهداف محددة. وبينما الاتجاه يعرفها wrights man بانها

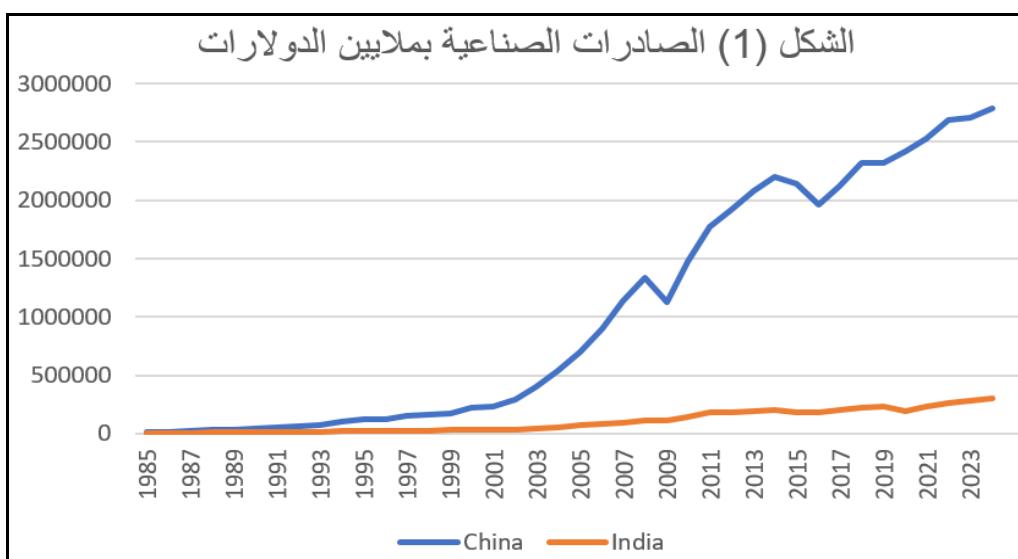
الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي لمراقبة عرض النقد وشروط الائتمان لغرض الوصول الى اهداف اقتصادية معينة. اما prather فيرى ان السياسة النقدية تنظم Regulation عرض النقد (العملة والائتمان المصرفية) عن طريق تدابير ملائنة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي او الخزينة ويزهب اخرون الى ان السياسة النقدية هي اجراءات measures تبحث في التأثير على مستوى الانفاق الكلي ، بواسطة معدل الفائدة (كلفة الائتمان) cost credit ووفرة الائتمان حجم الائتمان المتاح availability of credit ، اما الثاني فيشمل جميع التقطيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيس في النظام الاقتصادي ، اي انها تشمل على جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار و توفير واستعمال النقد والائتمان ، ويمكن ان تعرف ايضاً بانها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي ، اي حجم وتركيب الدين الحكومي اي انها لا تتفق عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفية بل تمتد لتشكل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي لما للاخير من انعكاسات واضحة على عرض النقد (Jacob & Other, 2021, 13) ، كما ترتبط اهداف السياسة النقدية بالاهداف الاقتصادية وتتمثل هذه الاهداف بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والاجور والحد من معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل والتوظيف بالإضافة الى الاستقرار المالي وميزان المدفوعات ، حيث تحاول السياسة النقدية الى استقرار المستوى العام للأسعار لأن ارتفاع الاسعار يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد وبالتالي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي (Hanafi & Other, 2024, 20) ، كما تسعى السياسة النقدية الى تحقيق مستويات تشغيل عالية ومعدلات بطالة منخفضة الذي يكون وفق المعدل الطبيعي المقترب بالمعدل الطبيعي للإنتاج ، مما يعزز معدلات النمو الاقتصادي الذي يرتبط بشكل وثيق بزيادة معدلات التشغيل فانخفاض الاخير يؤدي الى زيادة معدلات البطالة. تستطيع السياسة النقدية تعزيز النمو من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار وتشجيع الافراد على الادخار ، الذي يوفر السيولة الكافية للشركات الاستثمارية كما ان ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل السلع والمنتجات المحلية قادرة على المنافسة في السوق الدولية والعكس بالعكس ، فالاستقرار في سوق الصرف الاجنبي

مهم في تحفيز الصادرات وتحسين وضع ميزان المدفوعات ان محاولة البنك المركزي تحقيق استقرار في سعر الفائدة هي محاولة لتحقيق استقرارا لدى المستثمرين ويعزز من استقرار الاسواق المالية فالزيادة في اسعار الفائدة تؤدي الى خسائر رأسمالية كبيرة Tawakol 2020,18 & Fadol, 2020,18). للادوات النقدية الدور الكبير في الصادرات الصناعية لما لها من تأثير في الاستثمار والسيولة والناتج الامر الذي يجعل من السياسة النقدية الدور الكبير في الاقتصاد بشكل عام.

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الدراسة

تطور مؤشر الصادرات الصناعية: يمثل التطور عنصراً رئيسياً يدعم التوسيع الاقتصادي السريع في ثمانينيات القرن الماضي لم يكن هناك تقدم تكنولوجي ملحوظ في كلا الدولتين رغم التطور في بعض المجالات لاسيما في الاسلحة النووية والاقمار الصناعية، والسبب يعود الى عدم وجود تنسيق بين معاهد البحوث ومؤسسات الانتاج، ولكن كان لاستيعاب الصين للتكنولوجيا المستوردة نتائج جيدة اذ يظهر من الشكل (1) ان الصين حققت نمواً في الصادرات يفوق الهند لاسيما في بداية التسعينيات واستمرت الزيادة بتفوق اذ زادت صادرات الصين بشكل متزايد حتى وصلت النسبة الى 10.7 % ، في سنة 2024 متزايدة توقعات السوق البالغة 7.3 % رغم العقوبات المتوقعة قامت الشركات المصنعة بتحميم الطلبات مسبقاً، تحسباً لفرض رسوم كمرمية اضافية من الادارة الامريكية الجديدة وعلى مدار عاماً كاملاً في عام 2024، اذ ارتفعت بنسبة 5.9 % لتصل الى 3.58 تريليون دولار امريكي.

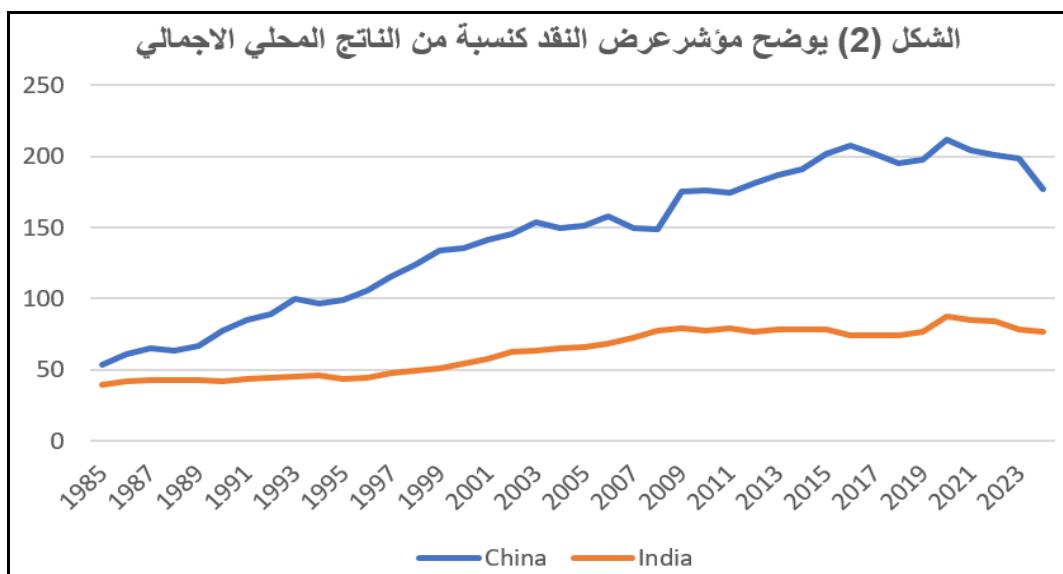
ان النمو الاقتصادي الذي تحققه دول جنوب اسيا (الصين ، الهند) قائم بالدرجة الاساس على التصدير لاسيما الصناعية، دعمت الحكومات المتعاقبة للهند سياسات اقتصادية حمائية مع تدخل شديد للدولة ويتضاعف نمو الصادرات بسبب سياسة تحرير التجارة الخارجية وانشاء مناطق حرة لاسيما بعد عام 1991 ، التي من شأنها زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي له علاقة تبادلية طويلة الاجل مع الصادرات الصناعية لاسيما في بداية عام 2000، اصبح متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الهند بين 6-7% ، وبين عامي 2013 - 2018 حققت الهند معدلات نمو عالية حيث يبقى النمو الاقتصادي ايجابياً في الهند على المدى البعيد لانه يتميز باقتصاد فتى ، تباطأ الاقتصاد قليلاً عام 2017 بسبب صدمات نزع المالية عام 2016 ، وقرار ضريبة السلع والخدمات عام 2017 وفي السنوات الاخيرة انتعش الاقتصاد الهندي ففي عام 2020 ، كان اكبر اقران التجارة مع الهند هم الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية اضافة الى بعض دول اوروبا ، وهذا ما اعتمدته كل من الصين والهند فزيادة الانفتاح التجاري واعتماد السوق الحرة مع الاستثمار المستمر في البنية التحتية الذي حقق تقدماً ملحوظاً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، الا انه يواجه تحديات واضحة اهمها الزيادة الكبيرة في عدد السكان، اذ تجاوزت الهند الصين لتتقدم دول العالم من حيث عدد السكان مع تقدم في معدلات النمو الاقتصادي وحسب التوقعات القرن القادم سيكون لدول جنوب اسيا ومن الشكل البياني (1) يؤكد ان الصين والهند حققاً معدلات نمو اقتصادي واضح لاسيما خلال المدة 1997-2024



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

لكن الصين حققت معدلات نمو مرتفعة في الصادرات الصناعية مقارنة بالهند التي كانت معدلات نموها أقل بسبب اعتماد الأخيرة السياسة القائمة على الاكتفاء الذاتي التي من شأنها تقليل الصادرات بسبب عدد سكانها الهائل. مما تقدم نلاحظ ان الصين والهند تميل في تجارتها على الصادرات الصناعية التي تشكل نحو 90% من اجمالي الصادرات السلعية ، فالهند اكبر مصنعاً للأدوية المكافحة وتليها اكبر من 50% من الطلب العالمي على اللقاحات كما تحلل الثانية عالمياً في صناعة الغذاء.

2-تطور مؤشر عرض النقد : تعتمد البلدان النامية على عرض النقد الضيق لأنها تستخدمها وسيلة للدفع لذلك تتضمن العملة الورقية الالزامية مضافاً لها الودائع الجارية لذلك تكون نسبتها أعلى في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية ولكن مع التقدم الاقتصادي تصبح الاسواق المالية أكثر تقدماً وتتنظيماً لذلك سوف تعتمد الدول التي تحقق تقدماً على عرض النقد الواسع الذي يضاف لها الودائع الزمنية وودائع الادخار والشكل البياني (4) يوضح مستوى السيولة في البلدين.

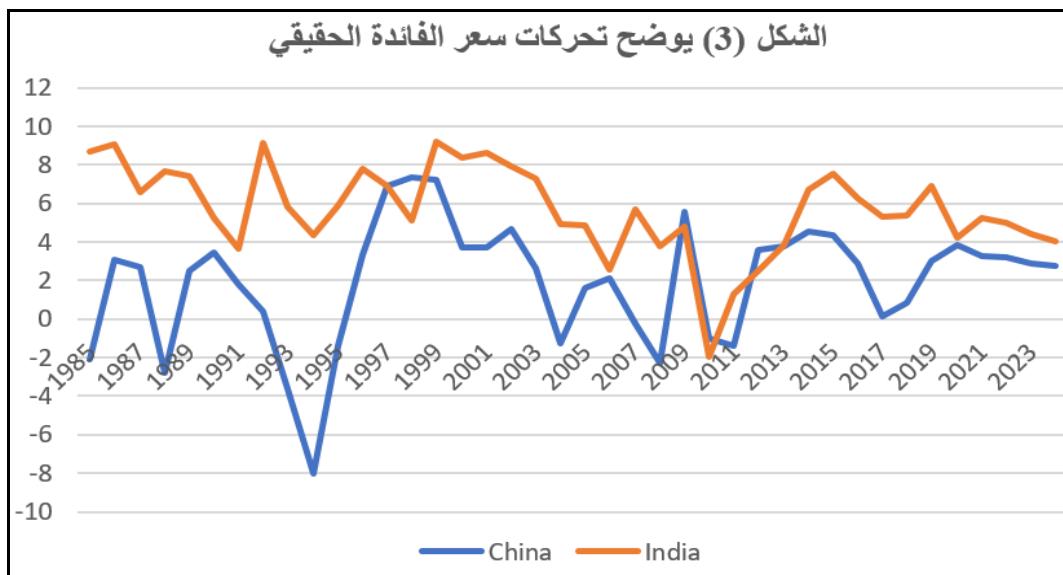


المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

يظهر من الشكل البياني ان عرض النقد في الصين أعلى من عرض النقد في الهند وهذا يعود الى ان الصين تحقق معدلات نمو مرتفعة مع معدلات تضخم منخفضة مما يسبب ارتفاع لمنحنى عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع الزمن خلال مدة الدراسة 1985-2024. تتميز الدول النامية بارتفاع معدل نموها الاقتصادي الى مستويات عالية يرافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم الذي يختلف من دولة الى اخرى وفقاً لمقدرتها في وضع سياسات اقتصادية تلائم طبيعة اقتصادها والسبب يعود الى الفوائض الهائلة في الموارد الطبيعية والبشرية التي لا تستغل كما يجب. وعلى العكس من ذلك فان الدول المتقدمة عادة ما تحقق معدلات نمو اقتصادي منخفض لا يتجاوز 3% محققة معدلات تضخم منخفضة والسبب يعود الى الاستخدام شبه الكامل للموارد الاقتصادية حيث يصبح تحفيز الاقتصاد امراً اكثراً تعقيداً في حين زيادة عرض النقد في الدول النامية لا يرافقه زيادة في معدلات التضخم وانما يرافقه زيادة في النمو الاقتصادي والصين

تکاد لا تتوقف عن تحقيق ارقام قياسية جديدة في نموها الاقتصادي وكذلك الهند.

3-تطور مؤشر الفائدة : تشير المعطيات الاحصائية عن معدلات الفائدة الحقيقية في الصين والهند انها كانت متذبذبة لمعظم سنوات الدراسة وفي معظمها موجبة اذ ظهرت قيمها في الصين سالبة لبعض السنوات وهذا يعود الى التراجع الشديد الذي شهدته القطاع الحقيقي ادى الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما زاد من شدته هو التماذيفي الاصدار النقدي الذي كان له الدور البارز في المعدلات السالبة التي سيطرت في السنوات (1985 ، 1989 ، 1993 ، 1994 ، 1995 ، 1996 ، 1999 ، 2004 ، 2009) ثم انخفض سعر الفائدة الحقيقي مرة اخرى لكلا الدولتين بعد الازمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية التي تسمى بازمة الرهن العقاري لمدة (2008- 2011) والتي شهدت ارتفاع شديد في معدلات التضخم والتراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

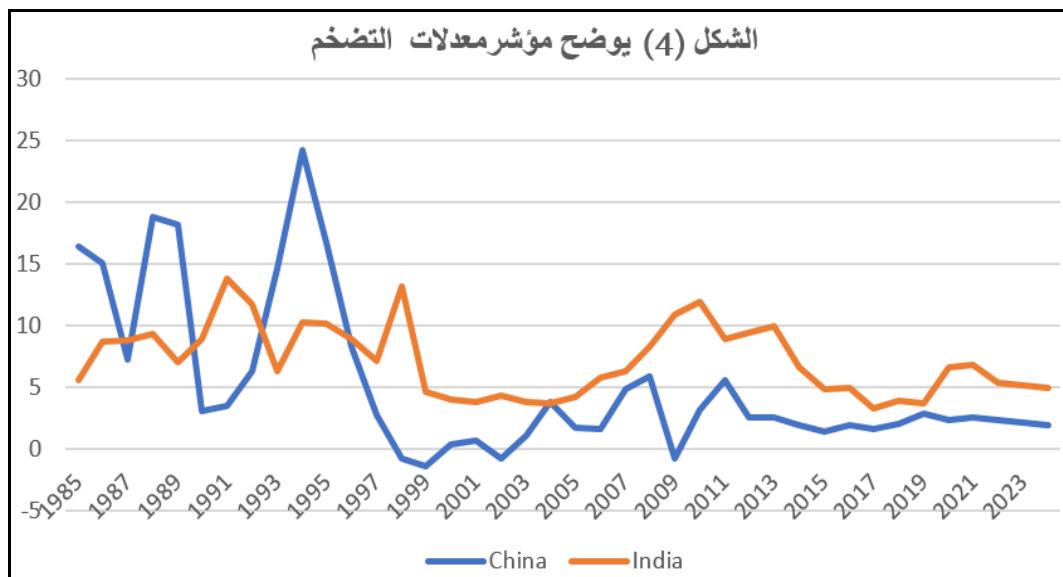
الذي رافق عملية الانتقال من النظام المركزي الى نظام السوق كما حققت كلا الدولتين تراجعاً شديداً منذ 2011 ولغاية 2019 نتيجة الاجراءات الحكومية التي قامت بها الحكومتين وبرامج الاصلاح المعتمدة من كليهما والتحسين الشديد في معدلات النمو الاقتصادي لتأتي جائحة كورونا وتدعيم هذا الاتجاه وتراجع التضخم بشكل كبير مما افضى الى معدلات فائدة موجبة لسنوات (2012 - 2024) عموماً ان معدلات الفائدة الاسمية التي تجاوزت 50% هي انعكاس واضح لمعدلات التضخم ونمو الدين الذي استمر الى منتصف التسعينات من القرن الماضي لتعود الى معدلاتها الطبيعية نتيجة التراجع في معدلات نمو العجز والدين والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي والشكل (2) يوضح التذبذب الشديد لمعدلات الفائدة مقابل التذبذب اقل لمعدل النمو واتجاه عام نحو التزايد.

لم يغير بنك الشعب الصيني دون تغيير خلال الاشهر الاخيرة لسنة 2024 بما يتناسبى وتوقعات السوق اذ تم الحفاظ على سعر الفائدة لمدة عام لاسيما على القروض التجارية والمنزلية عند 3.1% بينما بقي سعر الفائدة الاساس للقروض لمدة خمس سنوات مرجع قروض العقارات عند 3.6% كلا السعرين عند ادنى مستوياتهاما القياسية جاءت التخفيضات وسط تقلبات اليوان وسياسة التجارة المتشددة للرئيس الامريكي لتعزيز الاقتصاد

الامريكي من خلال ضرائب الاستيراد في الوقت نفسه التزم البنك الصيني بتعديل سياسته النقدية بما في ذلك سعر الفائدة لدعم الاقتصاد الصيني مع اعتماد سياستة مالية استباقية لديمومة النمو الاقتصادي المستدام.

في حين خفض البنك المركزي الهندي سعر الريبو بمقدار 25 نقطة الذي يمثل اول تخفيض منذ عام 2020 تماشياً مع توقعات السوق الذي من شأنه تخفيض تكاليف الاقتراض الى ادنى مستوى لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي وسط تزايد عدم اليقين في التجارة الدولية اذ يتوقع البنك المركزي نمواً في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ 6.7% مع المحافظة على توقعات التضخم عند 4.2%.

4-تطور مؤشر التضخم : يعد انخفاض مؤشر التضخم في دول جنوب اسيا (الصين ، الهند) من السمات المهمة لبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة لاسيما منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ولغاية 2024 يرافق هذا الانخفاض نمو في الصادرات الصناعية لكلا الدولتين هذا الاستقرار حقق قدرة تنافسية سعرية في اسواق التصدير فالانخفاض الشديد في مؤشر التضخم للهند والصين هو اشارة الى اداء جيد بالثقة من جانب الحكومتين الصينية والهندية من خلال الشكل البياني (3).



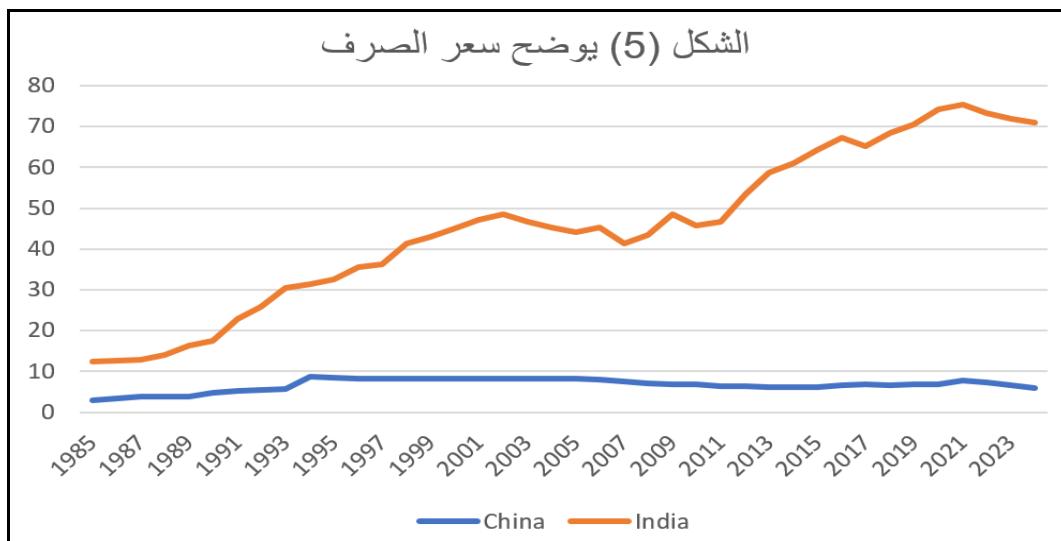
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

الشكل يظهر ان الهند تتمتع بنمو في عرض النقد في عرض النقد بمقدار اكبر مما هي عليه في الصين مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم في الهند بمعدل اكبر نسبياً اعتباراً من عام 1997 ولغاية 2024 كما استطاعت الصين التعويم المدار لعملتها جعلها تسيطر على التذبذبات التي تحدث لعملتها وتحقيق استقرار فيها رغم ارتفاع المعروض النقدي ويمكن ان يكون التضخم محلياً بسبب زيادة الائتمان المحلي او تحويل العجز في الموازنة الحكومية عن طريق الاقتراض او قد ينشأ التضخم عن طريق الاستيراد ويسمى بالتضخم المستورد.

ارتفع معدل التضخم في الصين الى 0.5% في بداية عام 2025 بعد ان كان معدل التضخم 0.1% في آب 2024 كما عكست نتائج السياسة النقدية الداعمة لمساعدة الاقتصاد وانعاش المواد الغذائية مع مراجعة مكونات سلة مؤشر اسعار المستهلك التي يتم مراجعتها كل خمس سنوات.

كما انخفض معدل التضخم السنوي في الهند الى 4.31% في بداية عام 2025 بعد ان كان في نهاية عام 2024 اكثراً بدرجة وهذا الانخفاض يمثل اضعف معدل نمو اذ جاءت النتيجة خطوة سريعة نحو المعدل الهدف البالغ 4% المحدد من قبل البنك المركزي الهندي مما يدعم حالة استمرار البنك المركزي في خفض اسعار الفائدة ودعم البنوك التجارية بالسيولة كان الانخفاض يعود اساساً الى تباطؤ اسعار الاغذية مع استمرار التضخم السالب للوقود.

5-تطور مؤشر سعر الصرف : يعد مؤشر سعر الصرف احد السياسات الهامة التي اتبعتها العديد من الدول لزيادة صادراتها ويحدث ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية لكي تستطيع السلع المحلية منافسة السلع الاجنبية في السوق الدولية حيث اعتدت ذلك الهند اذ سجلت انخفاضاً مستمراً اعتباراً من بداية التسعينات من القرن الماضي ولغاية 2024 والشكل البياني (5) يوضح ذلك ومن المثير للاهتمام ان قيمة الروبية الهندية انخفضت بشكل كبير بعد الازمة المالية العالمية التي ضربت العالم عام 2008 او ماتسمى بازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية هذا الانخفاض في قيمة الروبية يجعل الهند قادرة على المنافسة الدولية على العكس من اليوان الصيني الذي سجل استقراراً ملحوظاً الى حد ما امام الدولار الامريكي وهذا واضح من الشكل (5) بسبب اعتماد الصين على نظام تعويم العملة المدار اعتباراً من بداية التسعينات حيث سجلت انخفاضاً واضحأ خلال الفترة 1990 - 2005 من (4.78) مقابل دولار واحد الى (8.278) يوان مقابل دولار واحد وذلك لتجد نفسها في السوق الدولية لتعود مرة اخرى بارتفاع قيمة اليوان الى (6.14) واستقرت على ذلك نستطيع القول ان سياسة سعر الصرف لها دور كبير ... الصينية وذلك من خلال تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي بشكل متكرر مما ادى الى انخفاض اسعار السلع القابلة للتداول بما يتماشى مع اسعار السوق العالمية.



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1) وباستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

ان الاستقر الذي شهدته الصين لاسيما في مجال البنية الاقتصادية الكلية التي تعد احدى السياسات الهامة التي اعتمدها صناع السياسة الصينية. لقد تراجع اليوان الى 7.24 لكل دولار بسبب المخاوف المستمرة بشأن تصاعد التوترات التجارية العالمية التي لها تأثير على معنويات المستثمرين كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية ضريبة كمركبة بنسبة 10% على الواردات الصينية دفع ذلك بكين بفرض تعرفة تصدير الى 15% على المنتجات الزراعية الامريكية. نشرت الصين نظام تجارة صرف العملات الاجنبية الصيني مؤشر يوان جديد يشتمل على 13 عملة باوزان مستندة الى التجارة الدولية اذ يمثل الدولار الامريكي الحصة الاكبر في المؤشر المذكور.

كما تراجعت الروبية الهندية الى مستوى 87.3 مقابل الدولار الامريكي وهذا التراجع يعد بسيطاً الا انه يمحو المكاسب التي حققتها الهند في وقت سابق نتيجة قيام البنك المركزي فزيادة الطلب على السيولة ادى الى تخفيض السيطرة على العملة لذا حققت الهند نمواً في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.5% في السنة المالية الحالية متباطئاً بشكل كبير عن النسبة 8.2% في الفترة السابقة ليمحو الرأي القائل بأن نمو الهند سيستمر في تفوقه على اقتصاديات اخرى رئيسية في السنوات القادمة جاء التباطؤ في النمو متماشياً مع الفترة التي شهدت معدلات فائدة عالية وضوابط عملة صارمة لدعم الروبية مما ادى الى انخفاض السيولة مما دفع البنك المركزي الى خفض الفائدة مع تحديد سعر الروبية مقابل الدولار.

المبحث الثالث : الجانب القياسي

للحصول على نتائج قياسية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية قيد الدراسة ، وتجنب المشاكل القياسية التي تظهر او معالجتها بشكل سليم لابد من استخدام الانموذج القياسي الملائم للبيانات المختارة وفق فرضية البحث تم استخدام نماذج بيانات Panel Data التي تعد تقدماً في الاقتصاد القياسي وتنستخدم عندما يكون عدد المشاهدات كبيرة وعدد المجموعات صغيرة حيث يتم تحليل البيانات الطويلة مزيجاً من مقطع عرضي وسلسل زمنية التي اكتسبت في الاونة الاخيرة اهتماماً كبيراً لاسيما في الدراسات الاقتصادية التي تأخذ الزمن بنظر الاعتبار.

Y = الصادرات الصناعية.

$X1$ = عرض النقد الواسع وعلاقته طردية مع الصادرات الصناعية حسب منطق النظرية الاقتصادية اذا لم يصل الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل للموارد.

$X2$ = سعر الفائدة وعلاقته عكسيه مع الصادرات الصناعية وفق منطق النظرية الاقتصادية يعني انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الاستثمار والناتج الذي من شأنه زيادة الصادرات الصناعية.

$X3$ = معدل التضخم علاقته عكسيه مع الصادرات الصناعية انخفاضه يؤدي الى تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع الاستثمار والناتج وبالتالي الصادرات الصناعية.

$X4$ = سعر الصرف علاقته عكسيه وفق المنطق الاقتصادي يعني انخفاض سعر الصرف يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية لأن سعر الصادرات المحلية تصبح ارخص نسبياً في السوق الدولية.

اولاً : اختبار الاستقرارية : تم اجراء اختبار Fisher-ADF للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية حيث تم استخدام بيانات المقطع العرضي لمعرفة فيما اذا كانت مستقرة في نفس المستوى ام في مستويات مختلفة لمتغيرات الدراسة وبعد اجراء الاختبار تبين ان السلسلة الزمنية

لمتغيرات الدراسة مستقرة ولكن بمستويات مختلفة حيث استقرت متغيرات الصادرات الصناعية وعرض النقد الورقي وسعر الصرف في الفرق الاول في حين استقرت كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم في المستوى عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً.

الجدول (1) ملخص نتائج اختبار Fisher-ADF لاستقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الاستقرارية لمتغيرات نموذج جنوب اسيا في الفرق الاول 1985-2024		الاستقرارية لمتغيرات نموذج جنوب اسيا في المستوى 1985-2024		المستوى المتغيرات
الفرق الاول	قيمة الاختبار	المستوى	قيمة الاختبار	
الاحتمالية		الاحتمالية	الاحتمالية	الصادرات الصناعية
0.00454	-14.567	-	-	عرض النقد الورقي
0.0003	-27.3551	-	-	سعر الفائدة
-	-	0.00447	-9.4348	معدلات التضخم
-	-	0.00423	-7.5784	سعر الصرف
0.00002	-15.6623	-	-	

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10
بعد التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة نستطيع استخدامها في النموذج والاعتماد عليها بعد التوصل الى نتائج التقدير في اتخاذ القرار بشأنها والتتبؤ بها فيما يخص الوضاع المستقبلية وبما انها مستقرة بمستويات مختلفة سوف نعتمد على اختبار Fisher- χ^2 الخاص بالتكامل المشترك.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك للنموذج : بعد اجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة نبدأ بالخطوة الثانية المتمثلة باختبار التكامل المشترك بالاعتماد على اختبار Fisher- χ^2 ، الذي طور من قبل مادالا Maddala و الاقتصادي Wu للعلاقة طويلة الاجل حيث يؤكد على ان المتغيرات المستقرة في المستوى لاتدخل في اختبار التكامل المشترك لانها استقرت بذاتها الا في حالة كونها متغير الاستجابة.

الجدول (2) نتائج اختبار Fisher- χ^2 -الخاص بالتكامل المشترك

المتغيرات	Fisher Stat. (From Test)	الاحتمالية	Fisher Stat. (From Max-Eigen Test)	الاحتمالية
None	33.12	0.0000	18.66	0.0016
At most 1	19.22	0.0022	10.521	0.0525
At most 2	12.23	0.0311	7.632	0.1743
At most 3	9.436	0.0834	5.100	0.4508
At most 4	14.25	0.0096	14.47	0.0088

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10
ومن خلال الجدول (2) تبين ان هناك اربعة متجهات للتكميل المشترك عند مستوى معنوية اقل من 0.05 او عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً ، يفسر ذلك وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بعبارة اخرى هناك علاقة تأثير بين المتغيرات تظهر في الاجل الطويل.

ثالثاً: نتائج تقيير الانموذج في الاجلين : يظهر من الجدول معنوية الانماذجين وهذا ما اكده قيمة معامل التحديد R^2_{adj} والبالغة 0.47 للانموذج قصير الاجل ، وقيمة معامل التحديد R^2_{adj} للانموذج طويل الاجل والبالغة 0.92 ، هذا يعني ان تأثير المتغيرات المستقلة في

الظاهرة المدروسة في الانموذج في الاجل القصير تفسر حوال 0.47 ، وما تبقى فهي متغيرات من خارج الانموذج لم يحط بها الانموذج والبالغة 0.53. اما الانموذج في الاجل الطويل اثبت معنويته بشكل افضل حيث قدرت تأثيرات المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بمقدار معامل التحديد البالغة 0.92 وما تبقى تعود الى متغيرات من خارج الانموذج لم يحط بها الانموذج والبالغة 0.08 ، اما القوة القسرية للانماذجين اظهرت معنويتهما وهذا ما جاء به معامل التحديد للانموذج كل F والبالغة في الانموذج القصير الاجل 1226 ، اما في الاجل الطويل فقد بلغت قيمة F المحسوبة 609 عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً. كما تبين معنوية المتغيرات المستقلة في الانماذجين وهذا ما اكده اختبار t التي سيتم مناقشتها.

الجدول (3) ملخص نتائج تدريب الانموذج القياسي للدراسة

المتغيرات	نتائج تدريب العلاقة قصيرة الاجل	Coefficient	الاحتمالية	نتائج تدريب العلاقة طويلة الاجل	Coefficient	الاحتمالية
X1	t= 2.5679	0.386633	0.0143	t= 4.67822	0.28679	0.2200
X2	t= -4.6578	-0.041201	0.0006	t= -2.94345	-0.241045	0.0967
X3	t= 3.8765	0.072230	0.0033	t= -2.62834	-0.226836	0.1300
X4	t= -2.9721	-0.06790	0.0452	t= -10.9871	-0.43201	
R ² adj	0.4722	-	-	0.92345	-	-
LM χ^2	1226	-	0.000246	F= 609.0231	-	0.000309
LM	123		0.0000			
D.W	2.23	-	-	1.963	-	-

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10

تم استخدام اختبار (SUR) كونها حققت افضل نتائج مقدرة اذ اظهرت نتائج اختبار الانموذج قصير الاجل والانموذج طويل الاجل ، ان جميع متغيرات الدراسة معنوية من الناحية الاحصائية يؤكّد ذلك اختبار t عند مستويات معنوية مقبولة احصائياً اذ اظهر اختبار t معنوية المتغير X1 عرض النقد الواقع لان قيمة t المحسوبة اكبر من الجدولية يعني ان المتغير X1 يؤثر في الظاهرة المدروسة الصادرات الصناعية بمقدار المرونة المذكورة والبالغة (0.38) للنموذج قصير الاجل وبإشارة موجبة هذا يعني ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية لدول العينة بمقدار المرونة المذكورة وهذا يتقدّم مع منطق النظرية الاقتصادية اذ تؤثر الزيادة في عرض النقد ايجابياً في حالة عدم وصول الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل للموارد لان زيادتها يخفيض سعر الفائدة الذي يحقق نمواً في الاستثمار المحلي والاجنبي مما يزيد من الصادرات الصناعية. اما في النموذج طويل الاجل فقد اظهر معنويته ايضاً يعني ان زيادة عرض النقد بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية بمقدار المرونة البالغة (0.28).

كما اظهر الانموذج معنوية المتغير X2 سعر الفائدة وهذا ما اكده اختبار t المحسوبة والبالغة (4.65) وهي اكبر من قيمتها الجدولية يؤكّد ذلك قيمة الاحتمالية البالغة (0.006) في الاجل القصير يعني ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء الذي من شأنه تخفيض الناتج وال الصادرات الصناعية بمقدار المرونة (0.04). وكذلك اظهرت النتائج تأثير سعر الفائدة في الانموذج طويل الاجل بمقدار المرونة البالغة (0.24) وبإشارة سالبة يتقدّم ومنطق النظرية الاقتصادية يعني ان زيادة سعر الفائدة يخفيض من

ال الصادرات الصناعية لان الاخير يعتمد على الاستثمار المحلي والاجنبي فزيادة سعر الفائدة يقلل من الاستثمار بشكل عام.

في حين اشارت نتائج الاختبار معنوية المتغير X3 معدل التضخم اذ جاءت قيمة t المحسوبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية

مقبول احصائياً اثبت ذلك قيمة الاحتمالية كما جاءت بإشارة سالبة تشير الى ان الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض الصادرات الصناعية بمقدار المرونة البالغة (0.07) وهذا يتقدّم مع منطق النظرية الاقتصادية لان التضخم يشكل حالة عدم استقرار في بيئة الاقتصاد الداخلية التي من شأنها ان تقلل من الاستثمار سواء كان محلياً ام اجنبياً مما يقلل من الانتاج الذي يقلل من الصادرات الصناعية.

في حين اثبتت المتغير X4 سعر الصرف معنويته في الاجلين القصير والطويل وهذا ما اثبتته اختبار t المحسوبة التي جاءت اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية مقبول احصائياً وجاءت بإشارة سالبة يوضح العلاقة العكسية يعني ان انخفاض سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية بمقدار المرونة البالغة (0.067) في الاجل القصير في حين بلغت (0.43) في الاجل الطويل وهذه العلاقة العكسية تتحقق ومنطق النظرية الاقتصادية.

ما تقدم يتضح ان للسياسة النقدية اثراً ايجابياً في الاجلين القصير والطويل في الصادرات الصناعية لدول العينة وهذا يثبت فرضية الدراسة التي انطلق منها البحث ولكن الاثر الاكبر يظهر في الاجل الطويل يتضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد

R^2_{adj}

رابعاً : اختبار السببية للمقطع العرضي: يوضح الجدول (4) تقييم اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة وتبيّن ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين متغيرات الدراسة من (معدل التضخم X3 ، سعر الصرف الاجنبي X4) الى عرض النقد الواسع X1 والصادرات الصناعية 2 وسعر الصرف الاجنبي في حين جاءت

متذبذبة وباتجاهات ثنائية بين سعر الفائدة الحقيقية X2 والصادرات الصناعية 2 ، وهناك علاقة تبادلية بين سعر الفائدة الحقيقية X2 وعرض النقد الواسع X1 مما تقدم يتضح ان هناك علاقة سببية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة اي ان هناك اثر طويل الاجل بين متغيرات الانموذج.

الجدول (4) ملخص نتائج اختبار السببية لنموذج الدراسة

الفرضية او فرضية العدم	W-Stat.	Zbar-Stat	Prob	اتجاه السببية
→	13.60	7.34	0.552	X3 → X2
→	9.55	4.13	0.756	X4 → X2
↔	6.35	3.22	0.632	Y ↔ X2
↔	5.89	3.49	0.89	X2 ↔ X1

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي EViews 10

اولاً: الاستنتاجات:

1. ان الاختلاف الاساسي بين دول عينة البحث في الانظمة السياسية والبنية الاجتماعية والاقتصادية ولكن ما يميز هذه الدول الادارة الحكيمية للاقتصاد الكلي ساعدت على تخفيض التضخم وتعزيز الصادرات الصناعية الذي من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.
2. تظهر اهمية السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الصادرات الصناعية اذ غيرت الصين والهند موقفها لصالح السياسات الموجهة نحو التصدير والنمو السريع.
3. تميزت دول العينة في تحقيق استقرار في معدل التضخم الذي يوفر البيئة المناسبة لتحقيق التفافالية السعرية في سوق التصدير اذ حققت حققت كل من الصين والهند مستوى تضخم منخفض مقارنة بالدول النامية الاخرى.
4. غياب الارتفاع المستمر في سعر الصرف الحقيقي من خلال اتباع سعر صرف ثابت قابل للتعديل الذي يشجع من نمو الصادرات الصناعية اذ تميزت الصين والهند من حماية سعر الصرف الحقيقي من الارتفاع الا ان احتمالية الارتفاع المفاجئ في قيمة العملة يؤثر سلباً في البيئة الاقتصادية.

ثانياً: المقتراحات.

1. ضرورة اعتماد اسعار فائدة محددة لعرض تشجيع الادخار

والاستثمار من خلال تعبئة المدخرات المحلية بالإضافة الى التمويل الخارجي الذي يكون على شكل استثمارات أجنبية.

2. ضرورة التحول من الصناعات التقليدية الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا اذ تحولت الصين والهند من الصادرات كثيفة العمالة غي الماهرة الى الصادرات كثيفة راس المال والتكنولوجيا.

3. ضرورة مراقبة تأثير تدفقات رأس المال في سعر الصرف لكل من الصين والهند الذي يحقق آثار هيكيلية في السياسة النقدية بشكل عام وسياسة سعر الصرف بشكل خاص الذي يحقق حالة من عدم الاستقرار في العلاقة بين التضخم والصادرات الصناعية.

4. ضرورة الحذر من تدفقات رأس المال الكبيرة في اسعار الصرف والسياسة النقدية لكل من (الصين ، الهند) والمحافظة على اسعار تنافسية وبيئة تنظيمية لضمان تمويل المشاريع وفق آلية السوق.

قائمة المصادر

1. Mishkin F. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Pearson Education; London; 2022.
2. Jacob T, Raphael R, V.S. Ajina. Impact of Exchange Rate and Inflation on the Export Performance of the Indian Economy: An Empirical Analysis. BIMTECH Business Perspectives (BSP); 2021.
3. Arie H, Tri SA, Rizky B. The Role of the Relationship between Money Supply & Exports in the Context of Economic Development through Increasing the Resilience of Foreign Exchange Reserves: Evidence from Selected Asian Countries. International Journal of

Current Science Research & Review. 2024;7(5):321-338.
(Adjust the page numbers as needed)

4. Tawakol H, Fadol A. Estimating the Impact of Macroeconomic Indicator Shocks on KSA Non-Oil Exports 1970-2019: (SVAR) Analysis & (NARDL) Assessment. International Journal of Economics & Financial Issues. 2020;10(6):112-130.
 5. World Bank Group. Data: Get Started. Available from: <https://data.albankaldawli.org/about/get-started>
 6. Saibal Ghosh, Industry effects of Monetary Policy : evidence from India.
 7. Jorge David,2017, Industrial Structure and Transmission of Monetary Policy in Latin American Countries Investigation Economic. vol. LXXVI, 302.
 8. Joel Ugochukwu, Showunmi Mojisol, Odaf.en Lynda, Impact of Monetary Policy on Export Sector Performance in Nigeria, vol.13.NO.1.PP.91.
 - INDUSTRIAL Structure Transformation Under COVID-19-Evidence From Eight Economic Zones in Mainland China, Health Economics,v10-2022.
 10. Hillary Chijindu, Imo Godwin, Emmanuel Kalu,2018, Monetray Policy Transmission and Industrial Sector Growth:Empirical Evidence From Nigeria, sage journals.
 11. Sarder Naeem,2023, The Effect of Monetary Policy Shocks on Industrial Outputin Afghanistan, University of Department, v.10-iss.3.
 12. Adebayo kutu, Harold Ngala,2017, Monetray Policy Shocks and Industrial Output in BRICS Countries, SPOUDAI Journal of Economics and Business, VOL.66.
 13. World bank group,
<https://data.albankaldawli.org/about/get-started>

الملحق (1) البيانات المعتمدة في البحث

years	المحلق (1) البيانات المعتمدة في البحث												
	الصادرات الصناعية للصين	الصادرات الصناعية للهند	الصين		النقد		الهند عرض		معدل التضخم الصين	معدل التضخم الهند	سعر صرف الهند	سعر صرف الصين	
			سعر الفائدة	عرض التقد	الواسع	الواسع	الناتج	معدل التضخم المحلي					
1985	9938	5312	-2.07732	8.681674	53.57652	39.52834	16.42468	5.556424	2.936658	12.36875			
1986	13506	5876	3.105961	9.093224	61.18452	41.66115	15.1136	8.729721	3.452792	12.61083			
1987	22930	7497	2.700243	6.56018	65.3607	42.63417	7.233836	8.801126	3.7221	12.9615			
1988	30047	9391	-2.77203	7.638633	63.25333	42.50399	18.81182	9.383472	3.7221	13.91708			
1989	36384	11159	2.520693	7.435843	66.31706	42.81634	18.24564	7.07428	3.765108	16.2255			
1990	44312	12523	3.451645	5.269527	77.79368	42.18377	3.05229	8.971233	4.783208	17.5035			
1991	54246	12828	1.804312	3.624717	84.51883	43.41786	3.556686	13.87025	5.323392	22.74243			
1992	66756	15148	0.415635	9.132749	89.45659	44.14443	6.353981	11.78782	5.514592	25.91808			
1993	73831	16303	-3.65137	5.814777	100.0212	44.88346	14.61008	6.32689	5.761958	30.49329			
1994	99524	19985	-7.98974	4.33711	96.46949	46.02147	24.25699	10.24794	8.618743	31.37374			
1995	125007	23205	-1.41265	5.864178	99.02773	43.54531	16.79123	10.22489	8.351417	32.42708			
1996	127259	24127	3.35497	7.792994	105.9622	44.68944	8.31316	8.977152	8.314175	35.43317			
1997	155907	25732	6.911699	6.909579	115.2453	47.45998	2.786465	7.164252	8.289817	36.31329			
1998	160342	25209	7.356478	5.121276	123.9034	48.90131	-0.77319	13.23084	8.278958	41.25937			
1999	172060	29024	7.20405	9.191247	133.6531	51.06493	-1.40147	4.66982	8.27825	43.05543			
2000	219859	32923	3.710664	8.342611	135.5804	54.64513	0.347811	4.009436	8.278504	44.94161			
2001	235822	32794	3.726664	8.591449	141.0856	57.73907	0.719126	3.779293	8.277068	47.18641			
2002	292561	37535	4.679724	7.907177	145.3901	62.61952	-0.73197	4.297152	8.276958	48.61032			
2003	396993	45352	2.638147	7.307881	153.5509	63.17925	1.127603	3.805859	8.277037	46.58328			
2004	542366	55678	-1.28281	4.910128	149.7936	64.63571	3.824637	3.767252	8.276801	45.31647			
2005	700342	70864	1.613278	4.855145	151.0858	65.54812	1.776414	4.246344	8.194317	44.09998			
2006	895390	79731	2.110578	2.570607	157.4945	68.06302	1.649431	5.796523	7.973438	45.30701			
2007	1136143	92973	-0.25957	5.681844	149.372	72.28042	4.816768	6.372881	7.607533	41.34853			
2008	1331388	113148	-2.30562	3.771756	148.8409	77.37296	5.925251	8.349267	6.948655	43.50518			
2009	1124743	113303	5.531123	4.808592	175.0914	79.0752	-0.72817	10.88235	6.831416	48.40527			
2010	1476532	138005	-1.0024	-1.98386	176.1266	77.67995	3.175325	11.98939	6.770269	45.72581			
2011	1771858	184251	-1.40243	1.31798	174.5277	78.83731	5.553899	8.911793	6.461461	46.67047			
2012	1924928	180146	3.585204	2.473522	180.8736	76.91319	2.619524	9.478997	6.312333	53.43723			
2013	2077150	187899	3.755387	3.865993	186.6094	78.18217	2.62105	10.01788	6.195758	58.59785			
2014	2201686	198705	4.522308	6.695176	190.8709	77.89935	1.921642	6.665657	6.143434	61.02951			
2015	2143718	181637	4.353072	7.556488	202.1139	78.01191	1.437024	4.906973	6.227489	64.15194			
2016	1965697	186061	2.901815	6.232711	207.6738	74.54927	2.000002	4.948216	6.644478	67.19531			
2017	2116384	205024	0.112554	5.327609	201.4064	74.14419	1.593136	3.328173	6.758755	65.12157			
2018	2318161	223265	0.821502	5.361666	195.0359	74.09782	2.07479	3.938826	6.615957	68.38947			
2019	2320973	229445	3.024385	6.894875	197.8865	76.98188	2.899234	3.729506	6.908385	70.42034			
2020	2421701	195416	3.838601	4.20391	211.8916	87.67667	2.419422	6.623437	6.900767	74.09957			
2021	2532123	227832	3.257837	5.21876	204.3245	85.22478	2.618722	6.872361	6.806784	72.21435			
2022	2687641	257659	3.198723	4.98762	200.9871	83.94576	2.367812	5.375478	6.773347	69.89451			
2023	2712088	283427	2.878954	4.43986	198.8174	78.38457	2.134768	5.199045	6.658893	70.22146			
2024	2787694	297652	2.772345	4.056723	176.6573	76.48391	1.972395	4.983422	6.435466	73.11023			